٣/٣/١٩٩٠). وذكرت المصادر نفسها ان عدد الجرحى شمل ٥٩٤ حالة اصابة بالرصاص، منهم ١٣٨ دون سن الرابعة عشر، و٣٢٩ حالة ضرب وكسر عظام بالهراوات، و٢١٧ حالة اختناق بالغاز، عدا ٣٦ حالة اجهاض. كما تعرّض الشعب المقاوم لهدم ما مجموعه سبعة منازل، واقتلاع ٤٠٠ شجرة زيتون في بيت حانون، ولاعتقال ٣٤٠ شخصاً، منهم ٨٥ في السجن الاداري (المصدر نفسه، ٣/٣/١٩٩٠). وصادف، في الوقت عينه، ان اعلنت وكالة غوث اللاجئين (اونروا) ان سجلاتها تدل على سقوط ما مجموعه ٣٤ الف جريح فلسطيني في قطاع غزة، منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (المصدر نفسه، ٢٥/٣/١٩٩٠).

القمع، والتخبط، والضغوط

لم يكن قطاع غزة الموقع الوحيد للمجابهة الشعبية الفلسطينية والنظامية الاسرائيلية، طبعاً. بل شهدت مدينة القدس بعض اعنف الصدامات، خصوصاً في العاشر من آذار (مارس)، حين سقط شهيدان و١٥ جريحاً في مخيم شعفاط المجاور، ممّا ادّى الى اضراب شامل في العاصمة الفلسطينية لأيام عدّة تالية (الحياة، ١٢/٣/١٩٩٠). ويجدر الذكر ان ذلك الرقم يشكل ربع مجموع عدد الشهداء في الفترة بين ١٦ شباط (فبراير) و١٥ آذار (مارس)، الذين بلغوا تسعة، منهم ثلاث فتيات، ممّا يدل على انخفاض واضح مقارنة بالفترة السابقة، حين استشهد ٢٠ مواطناً. وبذلك بلغ مجموع الشهداء، منذ بدء الانتفاضة، ٨٤٣، حسب الاحصاء اليومي.

لم يكن تراجع عدد الشهداء الدليل الوحيد على التغيّر التدريجي في الوضع الميداني؛ بل ظهرت علامات ارتباك وتضعضع السياسة الاسرائيلية بعودة وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، الى اطلاق التصريحات العلنية لانتقاد المسؤولين، والزعم بأنه الاقدر على قمع، وانهاء، الانتفاضة. فقد ادّعى بأن لديه خطة ناجعة لتحقيق ذلك، تشمل طرد جميع القادة والمسؤولين، وفتح الحدود مع الاردن لتشجيع أكبر عدد من المواطنين الفلسطينيين على الهجرة شرقاً (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩/٢/١٩٩٠). واضاف فكرة تمثل جوهر خطته، مفادها تحويل قطاع غزة الى منطقة مدينية صناعية رئيسة، في ظل الحكم الاسرائيلي، على أمل قلب اوضاعها الاقتصادية، والاجتماعية، وبالتالي السياسية، رأساً على عقب. الّا ان تأزم الاوضاع السياسية الاسرائيلية هو الذي تأكد في النهاية؛ اذ استقال شارون، في ٢٠ شباط (فبراير)، وسط صراع عنيف داخل تكتل الليكود (الحياة، ٢١/٢/١٩٩٠).

وقد ظهرت آثار الفشل الاسرائيلي في تحقيق السيطرة على مجريات الامور الميدانية داخل الارض المحتلة، ايضاً، في جوانب أخرى، من أبرزها القرار الحكومي باعادة فتح الكليات الفلسطينية، الذي اتخذ في ٢٦ شباط (فبراير)، ممّا سيعيد خمسة آلاف طالب الى مقاعد الدراسة (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٧/٢/١٩٩٠). وسوف يؤثر ذلك في ١٦ معهداً في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وربما يمهّد لقرار لاحق باعادة فتح الجامعات. وفي هذه الاثناء، ادّى تفاقم الاوضاع الميدانية داخل قطاع غزة، على ما يبدو، الى استبدال قائد قوات الجيش الاسرائيلي هناك، في مطلع آذار (مارس)؛ اذ تمّ تعيين العميد صموئيل تسوكر خلفاً للعميد تسفي بيليغ، دون الايضاح الصريح عن دواعي ذلك الاجراء (جينز ديفينس ويكلي، ٢٤/٣/١٩٩٠).

على صعيد آخر، بدت آثار تراكم الضغوط السياسية على اسرائيل كذلك باضطرار قضائها العسكري الى التحرك ضد بعض المستوطنين، والعسكريين، عقب افتضاح جرائمهم. فقد دانت المحكمة اربعة مستوطنين، في السادس من آذار (مارس)، بتهمة قتل فتاة فلسطينية وجرح آخرين واتلاف ممتلكات في قرية كفر حارث، في أيار (مايو) ١٩٨٩ (الحياة، ٧/٣/١٩٩٠). كما وجّه الادعاء العسكري التهمة، رسمياً، الى عنصرين من عناصر جهاز «شين بيت»، وذلك بالتسبّب باستشهاد المواطن خالد الشيخ علي داخل زنزانة الاعتقال في غزة قبل بضعة شهور (المصدر نفسه، ١٢/٣/١٩٩٠). ومن جهة أخرى، انعكست الضغوط الناجمة عن استمرار التحرك السياسي، والدبلوماسي، في الخارج، بازدياد القلق الاسرائيلي